

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/8*
27 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٢٧٤٢ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في الصومال، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/135).

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بتسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، واضعا في اعتباره احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويكرر المجلس التأكيد على أن المسؤولية الكاملة عن تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام تقع على عاتق الشعب الصومالي.

"ويعرب المجلس عن مسانده التامة للجهود التي تبذلها دول المنطقة وغيرها من الدول المهمة بالأمر، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وجامعة الدول العربية، من أجل التشجيع على إجراء حوار سياسي مباشر وتيسير التوصل إلى تسوية سياسية عريضة القاعدة للحالة في الصومال.

"ويطلب مجلس الأمن من جميع الفصائل الصومالية وقف جميع الأعمال العدائية فورا والتعاون مع الجهود الإقليمية وغيرها من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال، بما في ذلك مبادرتا سوديره (S/1997/17) ونيروبي (S/1997/135)، المرفق الأول).

"ويشجع مجلس الأمن جميع الدول على أن تساهم بسخاء في النداءات التي توجهها الأمم المتحدة لكفالة استمرار جهود الإغاثة والإنعاش في الصومال، بما فيها الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني. ويشجع المجلس أيضا جميع الدول على أن تساهم في جهود الوساطة الإقليمية المتعلقة بالصومال.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

"ويكرر مجلس الأمن طلبه إلى جميع الدول أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ الحظر المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على جميع عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال. وفي هذا السياق، يطلب من جميع الدول الامتناع عن القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى تفاقم الحالة في الصومال.

"ويعرب مجلس الأمن من جديد عن تقديره لجميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والأفراد ممن يقومون بأنشطة إنسانية في الصومال. ويطلب إلى الفصائل الصومالية أن تكفل سلامة وحرية تنقل جميع الأفراد العاملين في الميدان الإنساني وأن تسهل إيصال الإغاثة الإنسانية إلى الشعب الصومالي، بما في ذلك عن طريق فتح المطار والميناء في مقديشو.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يواصل مشاوراته مع الأطراف الصومالية ودول المنطقة والمنظمات الإقليمية بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة دعماً لجهود السلام، بما في ذلك التشاور بشأن الخيارات المحددة الواردة في تقريره (S/1997/135). ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الصومال وأن يقدم تقريراً إلى المجلس بالطريقة المناسبة عن تلك المشاورات وعن التطورات التي تطرأ على الحالة عموماً.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر".
